

# أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في نيسان 2020

الشهر الأقل من حيث حصيلة الضحايا هذا  
العام بسبب انخفاض العمليات العسكرية  
خوفا من تفشي فيروس كورونا المستجد

# SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 5 أيار 2020

## المحتوى:

أولاً: المقدمة والمنهجية.

ثانياً: ملخص نيسان.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في نيسان.

رابعاً: المرفقات.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: المقدمة والمنهجية:

شهدت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والمليشيات التابعة له ممارسة تلك الانتهاكات وغيرها واستمرّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التّحقق منه، وتساعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكّننا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، وركّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في نيسان 2020، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع الرئيسية في هذا الشهر، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلّط التقرير الضوء على الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة غير المشروعة (الذخائر العنقودية، الأسلحة الكيميائية، البراميل المتفجرة، الأسلحة الحارقة) وعلى عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيّة.



ويتضمّن التقرير توزيعاً لحصيلة هذه الانتهاكات تبعاً للجهات الرئيسية الفاعلة، وهذا يحتاج في بعض الأحيان لمزيد من الوقت والتّحقيق وخاصة في حال الهجمات المشتركة، وعندما لم يتمكن في بعض الأحيان من إسناد مسؤولية هجمات بعينها إلى جهة محددة، كما حصل في الهجمات الجوية التي تُنفّذها الطائرات الحربية السورية أو الروسية، أو الهجمات السورية الإيرانية أو قوات سوريا الديمقراطية وقوات التّحالف الدولي، فإننا نُشير في تلك الحالة إلى أنّ هذا الهجوم هو مسؤولية مشتركة من حلف إلى أن يتم ترجيح مسؤولية أحد الجهتين عن الهجوم، أو يثبت لدينا أنّ الهجوم فعلاً كان مشتركاً عبر تنسيق الجهتين معاً فيما بينهما.

خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما ورد في هذا الخبر ومحاولة التّحقيق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانيات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صوّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعايّنت جثث الضحايا وحدّدت سبب الوفاة.

حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوّرة والصوّر، التي وثّقها فريقنا أو التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتتضمّن تلك الصور والفيديوهات على سبيل المثال: مواقع الهجمات، جثث الضحايا والمصابين، حجم الدمار، أسلحة وبقايا ذخائر عنقودية، وذخائر حارقة، كما يمكن أن تعود هذه الصور لضحايا بسبب التعذيب، وضحايا من الكوادر الطبية والإعلامية، الذين قضاوا في هجمات شتّتتها أطراف النزاع. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصوّر ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراص صلبة، ونحرص دائماً على حفظ جميع هذه البيانات مع المصدر الخاص بها، وعلى الرغم من ذلك لا ندّعي أننا قُمنّا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى، نرجو الاطلاع على منهجيتنا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR\\_Methodology.pdf](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf) >>



ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّنّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

## ثانياً: ملخص نيسان:

شهد نيسان المنصرم 2020 تفاقماً في انتشار جائحة كوفيد -19 على مستوى دول العالم، ومن بينها سوريا، التي أقرَّ النظام السوري بأول حالة إصابة فيها في الـ 22 من آذار المنصرم 2020، وقد بلغ عدد الحالات التي أعلن النظام السوري عنها حتى 28/ نيسان، 43 إصابة شفي منها 21 إصابة، فيما توفيت ثلاث حالات، ولكن النظام السوري قد عودنا على مدى عقود على انعدام الشفافية، ونحن نعتقد أن الحالات هي أكثر من ذلك بكثير، ولقد وردتنا أنباء عدة تُفيد بقيام أجهزة الأمن بتهديد المراكز الطبية ومنعها عن الإعلان عن أية حالة إصابة أو وفاة بسبب كوفيد -19، وحصرت أن تصدر كافة البيانات عن طريق وزارة الصحة، وأن تقوم المراكز الطبية بإبلاغ الأهالي بأسباب أخرى للوفيات أو الإصابات فيما عدا وباء كوفيد-19، ووزارة الصحة مهيمن عليها من قبل الأجهزة الأمنية، كما هو حال معظم مؤسسات الدولة السورية، وقد شاهدنا كيف صرح وزير الصحة قائلاً: "بحمد الله طهر الجيش العربي السوري الكثير من الجرائم الموجودة على أرض سوريا، وأشكره على ذلك"، إن هذا التصريح من وزير الصحة وليس من رئيس فرع أمّني، وهذا يُشير إلى حجم السخرية والاستهتار وكذلك حجم التبعية للمؤسسة العسكرية والأمنية.

أما على صعيد الإجراءات الوقائية التنفيذية فهي غاية في السوء، وهذا يهدد بزيادة انتشار الفيروس وارتفاع نسبة الوفيات والإصابات بين المواطنين، حيث رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجمعات كثيفة للمواطنين السوريين أمام الدوائر الرسمية ونقاط بيع المواد الاستهلاكية. ومع اتخاذ النظام السوري، في 28/ نيسان، قراراً بعودة جميع الفعاليات والمحال التجارية والصناعية والخدمات إلى العمل، شهدت الأسواق ازدحاماً غير مسبوق، وفي ذلك مخالفة صارخة لأبسط الإجراءات الاحترازية.

إضافة إلى ما سبق، تعاني مراكز الاحتجاز خاصة التابعة لسيطرة قوات النظام السوري من غياب شبه كامل للرعاية الصحية إضافة لاكتظاظها بالمعتقلين، حيث تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن معظم المعتقلين خصوصاً في الأفرع الأمنية الأربعة الرئيسة والسجون العسكرية، يحصلون على مساحة لا تتجاوز 70 سم<sup>2</sup> ضمن زنانات تفتقر للتهوية والنظافة. وفي ظلّ احتكاكهم مع العناصر الأمنية التي تتواصل مع المحيط الخارجي ومع عناصر ميليشيات إيرانية وعراقية وافدة إلى سوريا من مناطق موبوءة، تزداد المخاوف من انتشار كوفيد - 19 داخل هذه المراكز، ولا يكتثر النظام السوري لمصير وحياة المعتقلين فلم يبادر لإطلاق سراح عشرات آلاف المعتقلين تعسفياً نتيجة مشاركتهم في التغيير السياسي. نُشير إلى أن حصيلة حوادث الاعتقال التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان تفوق عدد حالات الإفراج.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

3

أما في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري في شمال غرب سوريا، خصوصاً في المخيمات ومراكز الإيواء يعد الوضع مهيباً لانتشار الجائحة في حال ظهورها، حيث تفتقر هذه المخيمات لأبسط المقومات التي يجب اتباعها كإجراء احترازي، حيث تكتظ هذه المناطق بالمدينين؛ ما يعيق تحقيق أي تباعد اجتماعي (1 - 1.5 م) كما تفتقر للمياه ومواد النظافة الكافية إضافة إلى وجود مرافق صحية مشتركة لكل قطاع بالمخيم تغيب عنها إجراءات النظافة اللازمة للحد من انتشار الوباء. ويعاني شمال غرب سوريا من ضعف القدرات الطبية في ظلّ عدم توفر أسرة وتجهيزات تساهم في تلبية احتياجات كافة المواطنين هناك. ومع حلول شهر رمضان المبارك ازداد الوضع سوءاً حيث رصدنا حالات ازدحام في الأسواق وفي المساجد لأداء الصلوات ما يشير إلى انعدام التوعية والالتزام المجتمعي بخطر الوباء.

في 30/ نيسان افتتحت هيئة تحرير الشام معبراً تجارياً يصل منطقة سيطرتها مع مناطق سيطرة قوات النظام السوري في قرية معارة النعسان بريف إدلب الشمالي، وفي هذا مخالفة للإجراءات الاحترازية لمنع انتشار وباء كورونا المستجد، لكنها علقت عمل هذا المعبر عقب احتجاجات المدينين في المنطقة، وكانت الهيئة قد استخدمت الرصاص الحي لتفريق تلك الاحتجاجات؛ ما أسفر عن مقتل أحد المدينين.

رصدنا في نيسان توقف عمليات القصف الجوي للحلف السوري الروسي على منطقة إدلب في شمال غرب سوريا للشهر الثاني على التوالي عقب اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 6/ آذار، إثر مشاورات بين الرئيسين التركي والروسي، فيما استمرت عمليات القصف الأرضي، وكانت بوتيرة أخفض مقارنة بالأشهر السابقة وجلّها على مناطق سبق أن نزح أهلها عنها. فعلى ما يبدو أن هذه الجائحة قد أثرت على إمكانيات جيش النظام السوري والمليشيات الإيرانية الموالية له؛ مما ساهم في تخفيف عمليات القتل بحق المدينين السوريين.

كما وثقنا استمرار قوات النظام السوري ومليشياته بنهب وتغيش ممتلكات المدينين في المناطق التي سيطر عليها في منطقة إدلب في شمال غرب سوريا.

شهد نيسان استمراراً لعمليات التفجير في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري في شمال وشرق سوريا وعلى وجه الخصوص في منطقة عفرين وريف الرقة والحسكة، أسفر بعضها عن ضحايا مدينين. وفي محافظة درعا في جنوب سوريا استمرت عمليات الاغتيال بحق مدينين وعسكريين، في ظلّ انفلات أمني تشهده المنطقة.



استمرّت قوات النظام السوري في نيسان بملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي وقعت اتفاقات تسوية مع قوات النظام السوري، وتركزت الاعتقالات في محافظة ريف دمشق ودرعا، كما سجلنا عمليات اعتقال استهدفت العائدين من لبنان بشكل غير قانوني إلى مدّهم، ووجهت إليهم تهم الإرهاب، كما سجلنا اعتقالات على خلفية تنقل المدنيين إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري ولم تُستثنَ منها النساء. من جهة أخرى استمرّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في نيسان بسياسة الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري لنشطاء وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي دير الزور والرقّة، ورصدنا في نيسان قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال استهدفت مدنيين لأجل اقتيادهم للتجنيد القسري، كما اعتدت بالضرب على عائلاتهم في أثناء تنفيذها عمليات الاعتقال تلك.

شهد نيسان عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات مجتمع مدني ومدنيين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت بسبب منشورات على منصات التواصل الاجتماعي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، كما قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في نيسان بعمليات اعتقال وخطف معظمها حدث بشكل جماعي واستهدفت في حالات عدة أفراداً من عائلة واحدة بينهم سيدات، كما رصدنا اعتقالات جرت على خلفية عرقية وتركزت في مناطق سيطرة فصائل المعارضة في محافظات حلب والرقّة والحسكة. مع اقتراب حلول شهر رمضان شهدت منطقة إدلب ازدياداً في عمليات النزوح العكسي، وتُقدر أعداد من عادوا إلى منازلهم في شهر نيسان المنصرم بقرابة 110 آلاف.

### ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في نيسان:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا.



snhr



info@sn4hr.org

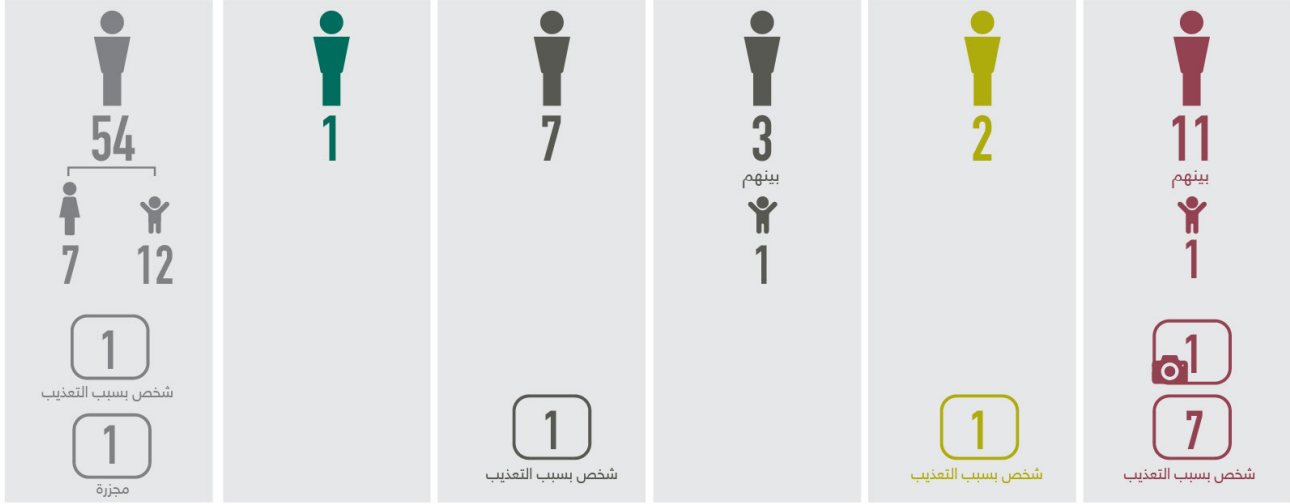
www.sn4hr.org

5

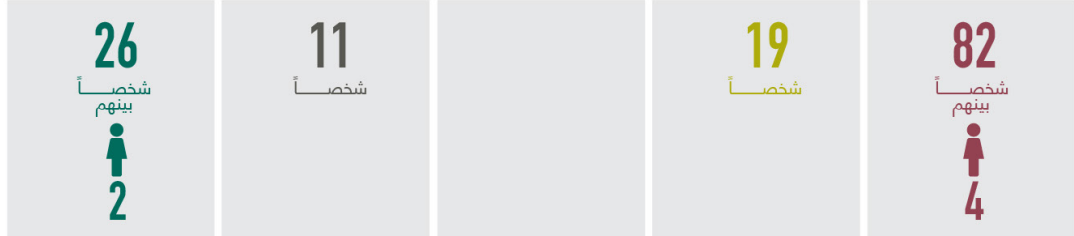
# حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في نيسان 2020



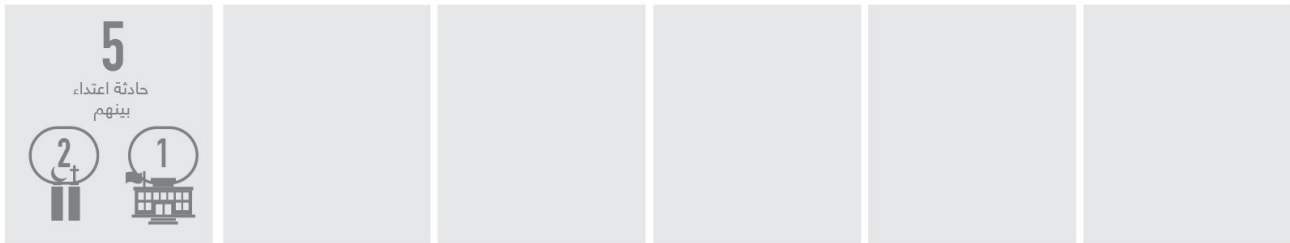
## القتل خارج نطاق القانون



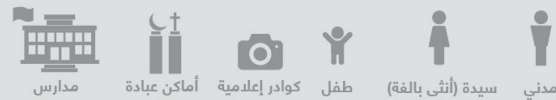
## الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع



## الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية



**SNHR**  
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان



## ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل 78 مدنياً، بينهم 14 طفلاً و7 سيدات (أنثى بالغة)، من بين الضحايا 1 من الكوادر الإعلامية. كما وثقنا مقتل 10 أشخاص، بينهم 1 طفلاً، قضا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن مجزرة واحدة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدث بشكل مفصّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

### أولاً: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 11 بينهم 1 طفلاً.
- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 3 بينهم 1 طفلاً.
- التنظيمات الإسلامية المتشددة:
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 7.
- فصائل في المعارضة المسلحة: 1.
- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 2.

### ثانياً: جهات أخرى:

- سجّلنا مقتل 54 مدنياً بينهم 12 طفلاً، و7 سيدات يتوزعون على النحو التالي:
- ألغام مجهولة المصدر: 10 بينهم 1 طفلاً و1 سيدة
  - رصاص مجهول المصدر: 20 بينهم 4 سيدة
  - قذائف مجهولة المصدر: 2 بينهما 1 سيدة
  - تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 10 بينهم 6 طفلاً و1 سيدة
  - قتل على يد مجهولين: 9 بينهم 3 طفلاً
  - الغرق: 2 بينهما 1 طفلاً
  - القوات اللبنانية: 1 طفلاً





## باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان ما لا يقل عن 138 حالة اعتقال تعسفي، بينها 6 سيدات (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظتي دير الزور وريف دمشق، وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدّث بشكل مفصّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا.

تتوزّع حصيلة حالات الاعتقال التّعسفي بحسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 82 بينهم 4 سيدات

- التنظيمات الإسلامية المتشددة:

• هيئة تحرير الشام: 11

- فصائل في المعارضة المسلحة: 26 بينهم 2 سيدة.

- قوات سوريا الديمقراطية: 19

## تاء: الاعتداء على المراكز الحيويّة المدنيّة:

سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان ما لا يقل عن خمسة حوادث اعتداء على مراكز حيويّة مدنيّة جميعها على يد جهات أخرى، كانت 1 منها على مدرسة، و2 على أماكن عبادة (مساجد)، و2 على أسواق.

تتوزع هذه الهجمات على النحو التالي:

• تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 2

• هجمات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 3



snhr



info@sn4hr.org

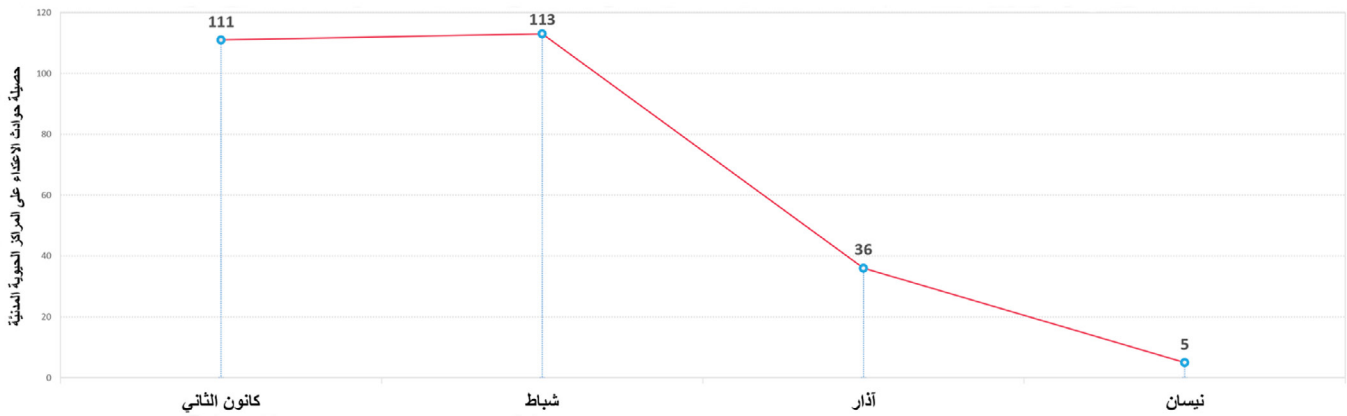
www.sn4hr.org

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة		المركز المُعتدى عليه
جهات أخرى		
هجمات لم تتمكن من تحديدها	تفجيرات لم تتمكن من تحديدها	
		المراكز الحيوية الدينية
2	-	المساجد
		المراكز الحيوية التربوية
1	-	المدارس
		المربعات السكنية
-	2	الأسواق
3	2	المجموع:

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2020 حتى أيار من العام ذاته 265 حادثة اعتداء على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا. توزعت شهرياً على النحو التالي:

### ما لا يقل عن 265 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية في سوريا في عام 2020 منذ كانون الثاني حتى أيار



يظهر المخطط البياني السابق انحسار حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في نيسان، مقارنة بالأشهر السابقة ويرجع السبب الرئيس إلى جائحة كوفيد -19 التي أثرت على إمكانات جيش النظام السوري والمليشيات الإيرانية الموالية له، بالتزامن مع اتفاق وقف إطلاق النار الروسي التركي الذي دخل حيز التنفيذ في 6 آذار/ 2020؛ ما أدى إلى تراجع عمليات القصف الجوي والبري.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في نيسان:

الخميس 2/ نيسان/ 2020 انفجرت دراجة نارية مفتححة مجهولة المصدر في سوق مدينة البصيرة بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى إصابة أحد المحلات التجارية بأضرار مادية متوسطة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع مدينة البصيرة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

السبت 18/ نيسان/ 2020 انفجرت عبوة ناسفة مجهولة المصدر موضوعة في عربة بائع متجول في السوق الشعبي الواقع قرب منى السرايا الحكومي في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين بجراح، إضافةً إلى إصابة عدد من المحلات التجارية بأضرار مادية متوسطة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع مدينة عفرين لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة مدعومة من القوات التركية وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم تتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في شهر نيسان.

رابعاً: مرفقات:

(1) توثيق مقتل 78 مدنيا بينهم 1 من الكوادر الإعلامية في سوريا في نيسان 2020

(2) توثيق ما لا يقل عن 138 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في نيسان 2020 على الرغم من مرسوم العفو الأخير



## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنّ الهجمات وُجّهت ضدّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العربي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم تُسجّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، وبدلً بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفّذتها قوات الحلف "قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية" تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر بالأعيان المدنيّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكنانية مكتظة يُعبّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيّنة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).



## التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمّن نقاطاً لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشف تورطها في هذا الصدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.

### إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.



- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

### إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السّامية أن تُقدّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها تُقدّت من قبل أطراف النزاع.
- تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.
- إنشاء منصّة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.

### إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التّقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

### إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمّ توثيقها في هذا التقرير.

### إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.



## إلى النظام السوري:

- التوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسببت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الكشف عن مصير قرابة 83 ألف مواطن سوري اعتقلتهم الأجهزة الأمنية وأخفت مصيرهم حتى الآن.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العربي الإنساني.

## إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التوقف عن إفشال اتفاقات خفض التصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- التوقف عن استخدام الأسلحة الحارقة في المناطق المأهولة بالسكان وتعويض الضحايا وذويهم عن جميع الأضرار البشرية والمادية، التي لحقت بهم من استخدام هذه الأسلحة، وتقديم العلاج لعشرات المصابين المدنيين.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 83 ألف محتفٍ لدى النظام السوري.

## إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يتوجّب على دول التحالف الدولي أن تعترف بشكل صريح بأنّ بعض عمليات القصف خلّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.



- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه مسؤولية الدول الداعمة، وإنَّ استمرار تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالأسلحة والدَّعم مع العلم بأنَّها تقوم بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني يعتبر مساهمة في هذه الانتهاكات.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

### إلى فصائل المعارضة المسلحة:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- التَّعهد بالتَّوقف عن أيَّة عمليات اعتقال تعسفي، والتَّحقيق في الحوادث التي خلَّفت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

### إلى المنظمات الإنسانية:

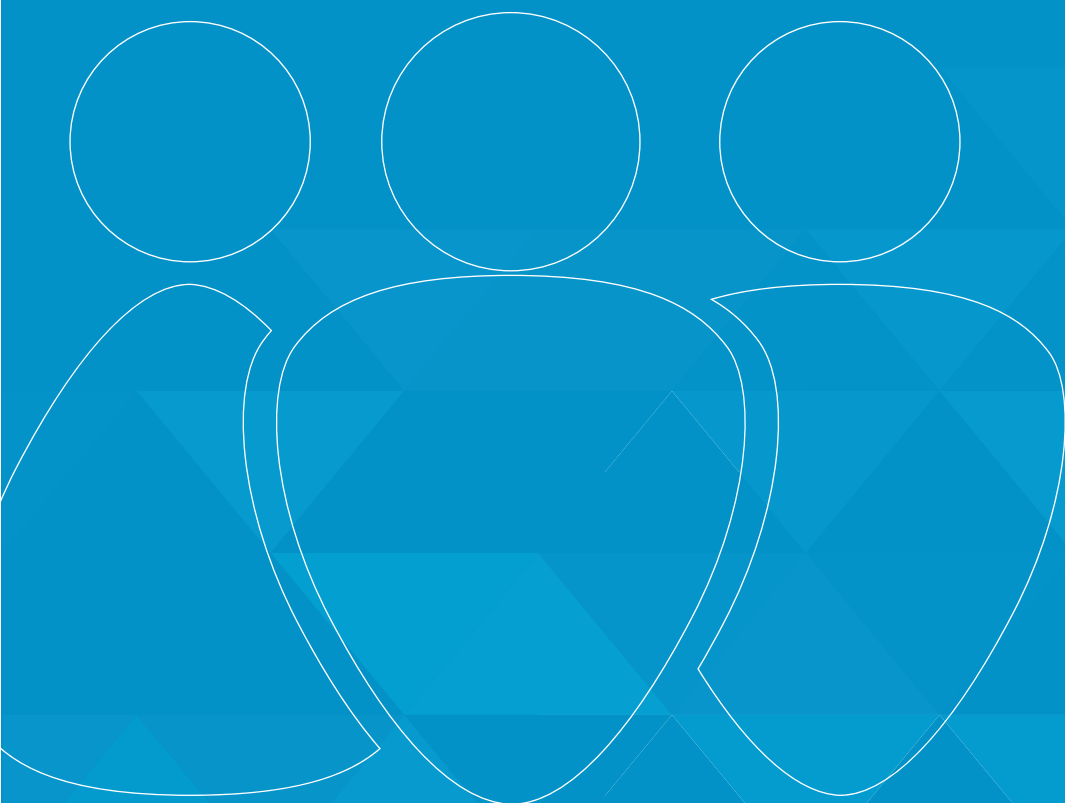
وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.

## شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.







@snhr



Info@sn4hr.org

[www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)

